مصر: المتظاهرون يغادرون ميدان التحرير

القاهرة / وكالات

انضم الآلاف إلى المعتصمين في ميدان التحرير بعد محاولة الجيش إخلاء الساحة من المتظاهرين وتفكيك الخيم التي نصبها المعتصمون خلال الأسابيع الماضية في الميدان.

وقال مراسل بي بي سي في القاهرة توفيق أحمد إن الميدان الذي أصبح رمزا للثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك خلا تقريبا من المعتصمين عدا العشرات الذين يقومون بمظاهرات من حين لآخر.

وكانت قوات الجيش قد نجحت أمس الأحد في إعادة حركة المرور إلى الميدان وأزالت خيام المعتصمين بعد مواجهات محدودة مع بعضهم لم تسفر عن وقوع إصابات.

من جهة أخرى قرر البنك المركزي المصري منح البنوك عطلة يوم الاثنين على أن تعود للعمل اعتبارا من الأربعاء حيث أن اليوم الثلاثاء عطلة رسمية في الدولة للاحتفال بمولد النبي محمد.

وقالت مصادر صحفية مصرية إن القرار اتخذ على خلفية احتجاجات شهدتها بعض البنوك الحكومية من الموظفين المطالبين بزيادة رواتبهم.

وشهدت فيه أنحاء مصر أمس الأول الأحد تظاهرات ركزت على مطالب بزيادة الرواتب أو تحسين الأوضاع الوظيفية، إذ نظم مئات من رجال الشرطة تظاهرة أمام مقر وزارة الداخلية للمطالبة بتحسين رواتبهم كما نظم موظفو بعض المصارف احتجاجات مماثلة، وفي بني سويف بصعيد مصر تظاهر الآلاف للمطالبة بتحسين أوضاعهم وحاصروا مقر المحافظة هناك.

ترحيب

في هذه الأثناء توالت ردود فعل المعارضة المصرية على البيان الخامس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

فقد أكد السيد البدوي زعيم حزب الوفد ان الإعلان "يرضي طموحاتنا كسياسيين"، وأشار في اتصال مع بي بي سي إلى ان الإعلان لا يعني إلغاء الدستور تماما ويعد بإجراء تعديلات دستورية.

كما رحبت جماعة الأخوان المسلمين، ببيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقال عصام العريان المتحدث باسم الجماعة بي بي سي إن الجماعة ترى أن هذه الخطوات قد تمهد لإجراء الانتخابات التشريعية التي ستتيح وضع دستور جديد للبلاد، كما طالب العريان مجدداً بإلغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين مشيرا في الوقت نفسه إلى أن جماعة الإخوان المسلمين دعت شبابها إلى إخلاء الميدان فور انتهاء أعمال التنظيف وإعادة الإعمار.

من جهته قال المعارض أيمن نور إن الخطوات التي اتخذتها قيادة الجيش تمثل "انتصارا للثورة".

البيان رقم (٥)

قرر المجلس العسكري الحاكم في مصر وقف العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، وقال المجلس في البيان الخامس له والذي أذيع في التلفزيون المصري إنه سيتولى إدارة شؤون البلاد لمدة ستة أشهر أو لحين انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية، وتضمن بيان المجلس التعهد بالبدء في تعديل الدستور وطرحه للاستفتاء على الشعب والإعداد لانتخابات تعددية حرة لاختيار البرلمان.

وأضاف البيان: أن "التحدي الحقيقي الذي يواجه وطننا الغالي مصر يكمن في تحقيق التقدم عبر إطلاق كافة الطاقات الخلاقة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية وتيسير سبل الديمقراطية".

الجيش أعاد فتح ميدان التحرير أمام حركة المرور

المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية واجتثاث جذور الفساد هي أسس المشروعية لأي نظام حكم يقود البلاد في الفترة المقبلة".

وأوضح البيان: أن المجلس سيتولى إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.وكلف المجلس وزارة الدكتور أحمد محمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.

وجدد البيان التأكيد على التزام مصر بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي وقعت عليها، وسيتولى يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.

الحكومة

من جهته قال رئيس حكومة تسيير الأعمال في مصر أحمد شفيق إن حكومته تضع مسألة استعادة الأمن في البلاد على رأس أولوياتها.

وقال شفيق في مؤتمر صحفي في أعقاب أول اجتماع تعقده حكومته بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك إن الأخير ما زال في منتجع شرم الشيخ على البحر الأحمر، وفيما يتعلق بوضع نائب الرئيس السابق اللواء عمر سليمان قال إن المجلس العسكري سيحدد موقفه، وقد تعهد رئيس الوزراء بمحاربة الفساد وإعادة الحقوق إلى الشعب.

الجيش يعطل الدستور ويحل البرلمان

أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، الذي ترك له الرئيس المصري السابق حسني مبارك السلطة قبل يومين، توليه ادارة شؤون البلاد بشكل مؤقت لمدة ٦ اشهر او لحين اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية".

وأضاف شفيق: "موقفنا الاقتصادي الداخلي صلب ومتماسك وعندنا مخزوناتنا اللازمة لفترة كافية"، وحذر من تعطل عمل الحكومة وتردي الوضع الاقتصادي إذا ما استمرت التجمعات في ميدان التحرير.

وأوضح أن الموقف سيئ "ليس بسبب ميدان التحرير بل بسبب الذين ركبوا موجة ميدان التحرير".

وأضاف: "ما نحن فيه لا يرضي أحدا يجب التوقف، الخسائر بالملايين يومياً، مشيراً إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بقطاع السياحة.

إسرائيل

من جهة أخرى قال متحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية إن وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية المشير حسين طنطاوي تحادثا هاتفياً اليوم، رافضاً إعطاء أي تفاصيل أخرى.

يأتي ذلك فيما عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً هو الأول بعد تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، وبحث رئيس الحكومة بينامين نتنياهو التطورات المصرية مع أعضاء حكومته مجدداً ترحيبه بإعلان الجيش المصري احترام اتفاقية السلام مع إسرائيل.

ناشطو الانترنت التقوا قيادة الجيش المصري

القاهرة / ا.ف.ب

قالت مجموعة من ناشطي الانترنت المصريين الذين ساهموا في حركة الاحتجاج ضد نظام الرئيس السابق حسني مبارك، الاثنين انهم التقوا قيادة الجيش التي تدير شؤون البلاد، لبحث الإصلاحات الديمقراطية.

وقال وائل غنيم الشاب المصري المسؤول في عملاق الانترنت الاميركي غوغل، والمدون عمرو سلامة في مذكرة بعنوان "لقاء مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة" نشر على الانترنت "لقد التقينا قيادة الجيش (..) لفهم وجهة نظرهم وعرض وجهة نظرنا".

وحضر اللقاء من الشباب أحمد ماهر – محمود سامي – خالد السيد – أسماء محفوظ – عمرو سلامة – محمد عباس – وائل غنيم – عبد الرحمن سمير، ومن الجيش اللواء محمود حجازي واللواء عبد الفتاح.

وأهم النقاط التي تم مناقشتها خلال اللقاء هي:

– التأكيد على أن الجيش لا يريد تسلم الحكم في مصر وأن الدولة المدنية هي السبيل الوحيد لتقدم مصر.

– الجيش المصري كان موقفه مشرفا ورفض التدخل أو ضرب طلقة واحدة لقتل أو إصابة أي مصري برغم الضغوط التي كانت عليه.

– السبب الوحيد لتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة واجتماعه كان حماية المطالب المشروعة لثورة ٢٥/ يناير.

– دافع الجيش عن استمرار وجود الحكومة الحالية بأنهم يعملون بشكل سريع على تغييرها ولكن تسيير الأعمال أصبح ضروري لحماية المصالح الشعبية.

– دعوة المصريين للبدء في صفحة جديدة والعمل بكل قوة ونشاط لتعويض الخسائر التي لحقت بالاقتصاد المصري مع نسيان الأهداف الشخصية في الوقت الراهن.

– ملاحقة الفاسدين مهما كانت مناصبهم السابقة أو الحالية هو عنصر من العناصر التي يؤمن الجيش بأهميتها.

– تم تشكيل لجنة دستورية مشهود لها بالنزاهة والشرف وعدم الانتماء لاتجاهات سياسية للانتهاء من التعديلات الدستورية في غضون ١٠ أيام وسيتم الاستفتاء عليها خلال شهرين.

– تشجيع الجيش للشباب على البدء في اتخاذ خطوات جدية لإنشاء أحزاب تعبر عن أفكارهم وآرائهم.

– موافقة الجيش على مقابلة أطياف مختلفة من الشباب المصري الذي شارك في ثورة ٢٥ يناير وذلك خلال الفترة المقبلة، بحيث تكون أيضا الاجتماعات دورية.

– الموافقة على بدء حملة جمع ١٠٠ مليار جنيه لجمع التبرعات لإعادة إعمار مصر وستكون عملية التبرعات والإنفاق بإشراف من الجيش المصري.

– سيقوم الجيش بالبحث عن كافة المفقودين من المتظاهرين أثناء ثورة ٢٥ يناير وهم بانتظار قائمة نهائية سنقوم بإرسالها لهم غداً.

– الجيش دوره سيكون ضامنا للتحول الديمقراطي وحماية الديمقراطية ولن يتدخل بأي شكل من الأشكال في العملية السياسية.

– تأكيد الجيش على محاسبة كل من ثبت تواطؤه في استشهاد أو إصابة المتظاهرين، وأكدوا أن هناك أكثر من ٧٧ معتقلا تم القبض عليهم لمشاركتهم في موقعة الجمل في التحرير.

– التروي في اتخاذ بعض القرارات هي سمة من سمات المؤسسة العسكرية ولكن هناك قرارات إيجابية كثيرة سيتم تحقيقها في الفترة القادمة وهي تعبر عن مطالب الشباب.

– أهمية التركيز على: عودة المصريين لأعمالهم وضخ الأموال في البورصة لإنعاشها وتشجيع السياح للعودة لمصر.

– الاستفتاء على مواد الدستور وانتخابات الرئاسة ستكون ببطاقة الرقم القومي في حين أن انتخابات مجلس الشعب ستكون بالبطاقة الانتخابية واقترحنا إيجاد حل لمشكلة اللجان الانتخابية باستخدام التكنولوجيا لضمان الانتخاب بالرقم القومي.

واستجاب الجيش المصري الذي تولى حكم البلاد بعد سقوط نظام حسني مبارك، للمطالب الرئيسية لـ "ثورة ٢٥/يناير" اذ قرر حل مجلسي الشعب والشورى وإجراء تعديلات دستورية وتشريعية تجري على أساسها انتخابات نيابية ورئاسية جديدة.

ووجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه "رقم ٥" رسالة تطمين جديدة للقوى السياسية في الداخل وللخارج أيضاً بانه ليس طامحاً الى الاحتفاظ بالسلطة السياسية في البلاد، إذ أكد انه سيتولى "إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر أو انتهاء الانتخابات مجلس الشعب والشورى وانتخابات رئاسة الجمهورية"، في إشارة الى ان هذه الفترة قد تقصر او تطول بحسب الوقت الذي يستلزمه الانتهاء من الانتخابات النيابية والرئاسية.

وأكد البيان ان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرر "حل مجلسي الشعب والشورى" و"تشكيل لجنة لتعديل بعض المواد بالدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب"، وتعد هذه الإجراءات استجابة للمطالب الرئيسية التي رفعها المتظاهرون منذ ان بدأوا انتفاضتهم ضد نظام حسني مبارك في ٢٥ كانون الثاني/يناير الماضي.

وأكد الجيش مجددا ان مصر "تلتزم بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها"، في رسالة تهدف الى تهدئة مخاوف الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن مصير اتفاق السلام الموقع بين البلدين عام ١٩٧٩ والذي يجعل من القاهرة شريكا لا غنى عنه في جهود السلام في المنطقة.

شرم الشيخ: مبارك بين الكافيار وشبح العزلة ومطاردة الثورة

يدرس مبارك خلال وجوده في منتجع شرم الشيخ خطوته التالية بشأن وجهته المستقبلية.

وفي تحقيق لمراسلتها في شرم الشيخ المصري، تحاول صحيفة الجارديان البريطانية في عددها الصادر اليوم رصد الملامح الأولية للمحطة الجديدة من حياة الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك المتواجد في المنتجع الواقع على البحر الأحمر منذ تنحيه عن الحكم يوم الجمعة الماضي.

ففي تقرير بعنوان "الرئيس المهزوم يتكيَّف مع حياة العزلة على الواجهة البحرية"، تروي لنا المراسلة، هارييت شيروود، كيف نجحت بالوصول إلى مدخل الفيلا الخاصة بعائلة الرئيس في المنتجع الهادئ، والذي يبعد مئات الأميال عن ميدان التحرير في العاصمة القاهرة، مركز الزلزال الذي أطاح بنظام مبارك.

وتروي لنا كيف أنها علمت يقينا بأن مبارك موجود بالفعل في شرم الشيخ، وذلك من خلال دردشة قصيرة مع أحد ضباط الأمن في المقر الذي يخضع لحراسة أمنية مشددة.

لندن / بي بي سي

تسأل المراسلة: هل مبارك موجود في الداخل؟

تأتيها الإجابة بشكل عفوي ومقتضب على لسان ضابط الأمن الذي ارتدى زيا مدنيا: "نعم هو موجود".

خوف وحذر "ترتسم فجأة علامات الخوف والحذر على وجه الضابط الذي ربما أحس بأنه تبرَّع بتقديم أكثر مما ينبغي من المعلومات المتعلقة بصاحب البيت"، تقول المراسلة: تفاوتت التقديرات بشأن ثروة أسرة مبارك التي يسعى ناشطو الثورة الآن لملاحقتها.

× هل يحب الرئيس أن يتحدث إلى الصحافة؟

– لا.

× هل عائلته معه؟

– لا تعليق.

× هل يستقبل زوارا؟

– لا تعليق.

× هل يمكنني أن التقط بعض الصور؟

– كلاً.

× هل يمكنني أن أتجول في المكان لبعض الوقت؟

– لا.

هكذا يدور بعدئذ الحديث المتحفظ للغاية بين المراسلة، التي تجرَّأت واقتحمت مقر الشخص الذي كان حتى الأمس القريب رئيسا لأكبر دولة عربية: محمد حسني مبارك.

حراسة أمنية مشددة وتعتيم إعلامي كامل على كل ما يحيط بسكن الرئيس السابق وخطط تحركاته للمرحلة المقبلة: كلاب بوليسية، تفتيش لكل شخص أو شيء يقترب من المكان.

تقول المراسلة إنها قصدت المكان سعيا للحصول على إجابات تتعلق بالرئيس السابق، فوجدت نفسها مضطرة لتقديم إجابات على الكثير من الأسئلة التي انهال بها عليها ضباط الأمن: اسمك، جنسيتك، اسم مؤسستك الإعلامية، سبب مجيئك إلى هنا، وأسئلة كثيرة وكثيرة أخرى.

تعود بعدها المراسلة "بخيبة أمل" لتصف لنا كيف وجدت منتجع شرم الشيخ شبه المهجور، رغم أنه يعج عادة بآلاف السياح الذين ينشدون شمسه الدافئة وشواطئه الجميلة في مثل هذه الأيام من كل عام.

"هم لا يريدون أي مشاكل هنا، فهم يعتمدون على السياحة".

وتنقل عن إحدى السائحات البريطانيات في المنتجع، واسمها مورين كوك، قولها: "هم لا يريدون أي مشاكل هنا، فهم يعتمدون على السياحة".

أمَّا الناطور ناصر، فله رأي بالساكن الجديد في المنتجع، أي مبارك، إذ يقول: "نحن حزينون للغاية أن نراه يرحل. لقد كان رجلا صالحا. وعلى الحزانى منَّا على فراقه أن يظلوا صامتين".

سجين أم في عطلة؟

صحيفة التايمز هي الأخرى تحاول رصد تحركات مبارك في المنتجع، فتنشر تقريرها عن الموضوع تحت عنوان مثير اقتبسته من عبارة جاءت على لسان إحدى العاملات في مطبخ "الفندق" (الفيلا) الذي يقيم فيه الرئيس المصري السابق، إذ تقول: "لسنا متأكدين إن كان مبارك سجينا هنا أم يمضي عطلة".

تقول العاملة: "لقد وصل إلينا طعامه المفضَّل، والذي يأتينا التموين منه فقط عندما يتواجد هنا في شرم الشيخ، ويشمل ذلك أشهى الأغذية الأوروبية والكافيار، وأجود أنواع اللحوم وعلب الشوكولا السويسرية".

وبعد الحديث المقتضب عن حياة البذخ، التي تقول التايمز إن مبارك لا يزال يواظب عليها في شرم الشيخ، رغم أنها كانت أحد الأسباب التي حدت بشباب الثورة للإطاحة بحكمه بعد ثلاثين عاما من وجوده في السلطة، تنقلنا الصحيفة إلى عالم التكهنات بشأن الوجهة المقبلة للرئيس المصري السابق.

تقول الصحيفة إنها علمت أن من بين تلك الخيارات المطروحة أمامه إمارة دبي، أو مدينة العين، في الإمارات العربية المتحدة أو مدينة بادن بألمانيا حيث قد يضطر للذهاب إلى هناك لمتابعة علاجه الطبي الذي كان قد بدأه في أعقاب إجرائه عملية جراحية فيها العام الماضي.

تنقل الصحيفة عن عمال "الفندق" تأكيدهم إنهم شاهدوا مبارك في المبنى، لكن جرى تحذيرهم بشدة من مغبة مناقشة أي أمر يتعلق بوجوده هناك.

ملاحقة ثروة مبارك

يخشى البعض من عودة الجيش لإحكام قبضته على مقاليد الحكم في البلاد ومصادرة الثورة.

صحيفة الفايننشال تايمز تهتم اليوم بمتابعة ملف ثروة عائلة مبارك ومتابعة القائمين على الثورة لها بعد إسقاطهم لنظام مبارك في الحادي عشر من الشهر الجاري.

تقول الصحيفة إن تركيز نشطاء الثورة ينصب الآن على هدف رئيسي: إسقاط إمبراطورية المال والفساد الضخمة التي أشادها النظام السابق وأعوانه خلال الثلاثين سنة الماضية، وإعادة إعمار البلاد وبنائها من جديد.

وتضيف: أن البداية هي ملاحقة وتعقب ثروة عائلة الرئيس التي يقدِّرها الثوار والمقربون منهم بحوالي ٧٠ مليار دولار، ويرى الخبراء المستقلون أن الرقم مبالغ به للغاية، طالما يعتقد هؤلاء أن ثروة مبارك وأفراد أسرته لا تتجاوز في أحسن الأحوال حاجز الثلاثة مليارات دولار.

هذه التفاصيل تكشف عنها الصحيفة في تقرير لمراسليها، تشارلز كلوفر ومايكل بيل، يلقيان الضوء من خلاله على ثروة أسرة مبارك وصفقات الأراضي والعقارات التي كان يبرمها أفراد العائلة أو رجال الأعمال المقربون من النظام السابق.

يقول التحقيق إن القائمين على الثورة يعكفون الآن على التدقيق بصفقات الأراضي التي أبرمت خلال العقود الثلاثة المنصرمة التي أمضاها مبارك في الحكم، والتي تقدَّر قيمتها بمليارات الدولارات، وتشمل المدن التي تم بناؤها على مشارف العاصمة القاهرة، والمنتجعات والمشاريع العملاقة على شواطئ البحر الأحمر، وفي مناطق أخرى من البلاد.

"كانت الأراضي تُباع بسعر دولار أمريكي للمتر المربع الواحد"

وترى الصحيفة أن أي قيادة جديدة للبلاد قد تعيد النظر بالكثير من تلك العقود والصفقات، إذ ستنصب جهود الناشطين وخبراء القانون ممن شاركوا في الثورة على التدقيق بكل ملفات الفساد في البلاد، وبالتالي بإعادة رسم تلك الصفقات بناء على أسس جديدة تقوم على الشفافية والعدالة والصالح العام.

تقول الصحيفة إن معظم المشاريع وصفقات الأراضي الكبرى في مصر كانت تتم بتلزيمها بشكل مباشر من قبل الحكومة لرجال أعمال لديهم حظوة لدى القيادة، ولقاء أسعار بخسة، وبدون إتاحة فرص متساوية لمنافسيهم عبر طرح تلك الأراضي والمشاريع في مناقصات عامة.

وينقل التقرير عن حمدي الفخراني، وهو محام في القاهرة سبق له أن تقدم بالعديد من الطعونات بُعدم قانونية مثل تلك الصفقات، قوله: "كانت الأراضي تُباع بسعر دولار أمريكي للمتر المربع الواحد".

ويدلل التقرير على مثل تلك الصفقات "الجائرة" بمشروعي "مدينتي" و"الرحاب" شرقي القاهرة، واللذين كانت قد طورتهما مجموعة هشام طلعت مصطفى، رجل الأعمال البارز والقيادي في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم سابقا، والذي يمضي حاليا عقوبة بالسجن بعد إدانته بمقتل المطربة اللبنانية سوزان تميم عام ٢٠٠٨.

ومن المسارات الهامة الأخرى التي يرى التحقيق أن الثورة سوف تدقق بها وتسعى لتصحيفها أيضا، تقول الصحيفة، ملف ثروة عائلة الرئيس السابق، بما في ذلك العقارات والشركات والأرصدة في المصارف الوطنية والعالمية.

ومن أهم الشركات التي ترى الصحيفة أنها ستكون محل تدقيق وملاحقة خلال الفترة المقبلة شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)، وهي إحدى شركات التطوير العقاري الكبرى في مصر ويملكها والد زوجة علاء مبارك، النجل الأكبر للرئيس المصري السابق، لا تزال الهزات الارتدادية لثورة مصر تتوالى في المنطقة العربية والعالم.

وتنقل الفايننشال تايمز عن هشام قاسم، وهو محلل وناشر، قوله: "إن نظام مبارك كان يستخدم الأراضي كأداة ليس فقط لكسب ود حلفائه، بل من أجل التحكم بالقطاع الخاص الذي كان يخشى أن ينمو نفوذه السياسي إلى درجة تصعب معها السيطرة عليه في حال تمتع بالاستقلالية عن الحكومة".

لكن أحد مدراء الصناديق السيادية، الذي تحدث إلى الصحيفة بشرط عدم الكشف عن اسمه، يحذر القائمين على الثورة من مغبة اتخاذ إجراءات صارمة إلى درجة قد يتسببون من خلالها بهروب رأس المال والمستثمرين من البلاد، إذ يقول: "عليهم تحقيق نوع من التوازن ما بين عملية لا بد من القيام بها وبين المطاردة. فإذا ما بدأوا بالمطاردة، فإن الناس قد يأخذون أموالها ويمضون بها إلى مكان آخر".

قبضة الجنرال اتوفي تحقيق تنشره على صفحتها الأولى تحت عنوان "الجنرالات المصريون ينوون أن يحكموا حتى تُجرى الانتخابات"، تسلط صحيفة الجارديان الضوء على الصراع "الخفي–الظاهر" بين المجلس العسكري الأعلى، الذي يدير حاليا شؤون البلاد، وبين المتظاهرين الذين قادوا ثورة إسقاط نظام مبارك.

يقول تقرير الجارديان، والذي أعده مراسل الصحيفة في القاهرة، كريس مكاجريل، إن رفض الجيش الأحد مطالب المتظاهرين بالنقل السريع للسلطة إلى إدارة مدنية وإعلانه الحكم بقانون الطوارئ إلى حين إجراء الانتخابات في البلاد "شكَّل صفعة إضافية تُضاف إلى الضربة التي أقدم عليها الجيش في وقت سابق من اليوم نفسه عندما أرسل قواته لإخلاء ميدان التحرير من المعتصمين فيه بالقوة".. "عليهم تحقيق نوع من التوازن ما بين عملية لا بد من القيام بها وبين المطاردة. فإذا ما بدأوا بالمطاردة، فإن الناس قد يأخذون أموالها ويمضون بها إلى مكان آخر".

أحد مدراء الصناديق السيادية في مصر

وتنقل الصحيفة عن محمود نصار، وهو أحد منظمي المظاهرات في ميدان التحرير، قوله: "إن الثورة مستمرة، فمطالبنا لم تتحقق بعد، والكل مدعوون للانضمام إلينا".

وفي تحقيق مطوَّل آخر للمراسل نفسه، بالاشتراك مع زميله جوليان بورجر، وتنشره الصحيفة على كامل صفحتيها الرابعة والخامسة عشرة، نقرأ المزيد عن تفاصيل معركة الشد والجذب بين العسكر ونشطاء الثورة.

يقول التحقيق، الذي جاء تحت عنوان "الثورة لم تكتمل. فإن غادرنا الميدان، فسوف تموت"، إن عتاة المتظاهرين يرابطون في مركز الزلزال (ميدان التحرير)، وإن فكك الجنود خيامهم.

مخاوف من العسكر صحيفة الإندبندنت هي الأخرى تعزف على وتر المخاوف من عودة العسكر لإحكام قبضتهم على الحكم في مصر بعد رحيل مبارك، فتنشر تحقيقا لمراسلها في منطقة الشرق الأوسط، روبرت فيسك، جاء على كامل صفحتها الأولى بعنوان: "هل يُحكم الجيش قبضته على مصر؟".

يركِّز فيسك في تحقيقه على الخطوات التي اتخذها صديقا مبارك، أي وزير الدفاع، المشير حسين طنطاوي، ورئيس الوزراء، أحمد شفيق، بإخلاء المعتصمين من ميدان التحرير، وحل البرلمان بمجلسه، وتعليق العمل بالدستور، والإعلان بأن "الأولوية الآن هي للسلم وللأمن ولمنع الفوضى وغياب النظام"، يتوقع المراقبون أن يمتد تأثير ثورتي تونس ومصر إلى بلدان عربية أخرى.

ويرصد الكاتب في مقاله أيضا ردود الفعل العربية والدولية المختلفة على الثورة المصرية، وإن توقف مليا عند ردة فعل كل من المغرب والجزائر وليبيا.

يرى فيسك أن قادة تلك الدول فشلوا حتى بتهنئة مصر على نجاح ثورتها، وإن كان يرى الكاتب في الإقدام على مثل تلك الخطوة بمثابة الاعتراف بتوديع أولئك القادة والزعماء لعروشهم هم.

ومن سيل التحقيقات ومقالات الرأي والتحليل التي ترصد الهزات الارتدادية لزلزال مصر الكبير (الثورة)، إلى لغة الكاريكاتير الساخر، حيث نطالع على الصفحة الحادية والعشرين من التايمز رسما تزامن نشره مع عيد الحب "فالنتاين"، وإن كان موضوعه ذي صلة بما يشهده العالم العربي من تطورات جسام.

يظهر في الرسم قائد عربي ولَّى هاربا، وآخر أزيح عن كرسيه فطار في الجو، وأربعة آخرون لا يزالون يجلسون على كراسيِّهم، وإن تفاوتت درجات القلق والخوف على وجوههم وفي عيونهم، وفي الوسط رسم لقلب كُتبت بداخله كلمات قصيدة قصيرة تقول كلماتها:

ذبُلت الزهور وسُحق الخصوم
ولم يعد هنالك من طاغٍ مستبد!إن الشعب إليكم آتٍ